

المبحث الثالث

سياسات وتشريعات الاحتلال الاسرائيلي للسيطرة على الموارد الطبيعية في فلسطين

عبد الرحمن شهاب

مدير مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية – غزة

دولة فلسطين



سياسات وتشريعات الاحتلال الاسرائيلي للسيطرة

على الموارد الطبيعية في فلسطين

ملخص الدراسة

- كان احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 بمثابة إنجاز للمشروع الاستيطاني، حيث سيطرت إسرائيل على الموارد الطبيعية وأهمها: المياه، والمحاجر، والأرض لبناء المستوطنات، والتوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وفي إطار نهبها لتلك الموارد قامت إسرائيل - ولا زالت - بنهب الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال القوانين العسكرية التي تصدرها "الإدارة المدنية" التي تدير المناطق المحتلة عسكرياً، والتي كانت وما زالت اليد الطولى للاحتلال، منتهكة القانون الدولي الذي يحرم على دولة الاحتلال نهب وتدمير الموارد الطبيعية للشعب الخاضع للاحتلال
- الاحتلال الاسرائيلي لا يعترف بالقانون الفلسطيني الصادر عن مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وانما راكم قانونا خاصا يسري على المناطق المحتلة عام 1967 م وهي مزيج من قوانين المجلة العثماني بالإضافة لقوانين الطوارئ عام 1948 م
- القوانين التي تسري على المناطق الفلسطينية المحتلة عام تمنح الحاكم العسكري من الصلاحيات والتي بموجبها يستطيع الحاكم بان يرسعطاءات تتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية بدون الالتزام بشروط العطاءات والمناقصات وبالتالي فهو يمنح الحق للشركات الاسرائيلية استخراج الموارد الطبيعية الفلسطينية ونقلها الى المصانع الاسرائيلية .
- الاحتلال الاسرائيلي فرض واقعا استيطانيا في الضفة الغربية يسيطر من خلاله على مساحات واسعة من الضفة الغربية تقع فوق اهم الموارد مثل الحجارة والمياه الجوفية .
- الاحتلال الاسرائيلي استنزف المياه الجوفية تحت قطاع غزة قبل الانسحاب ومن قبل ذلك التف على حدود القطاع فغير مساحة القطاع قاضما منها 200

كيلو متر مربع عن خط الهدنة 1948 وذلك في اتفاقية التعايش 1949 وكان الهدف الاساسي هو السيطرة على الحافة الشمالية للحوض الجوفي الشمالي تحت القطاع.

- خلال المفاوضات متعددة الاطراف فيما يتعلق بالمياه عمدت إسرائيل إلى تجاهل الاتفاق على موضوع المياه والتركيز في الاتفاقات على التعاون في مجال المياه للبحث عن مصادر بديلة ، كما عملت على تثبيت صيغة تتعلق بالمياه في المفاوضات وهي ليس تقسيم الموارد المشتركة بالتساوي بين المشتركين بل على اساس الحاجة لدولة اسرائيل .
- في اطار البحث عن حلول قانونية لتصريف المواد الملوثة والسامة الناتجة عن مخلفات المصانع الاسرائيلية عمل الاحتلال اعتماد قانون نقل تلك المصانع الى اراضي الضفة الغربية تحت رعاية المستوطنات .
- الجدار العنصري في الضفة الغربية هو مشروع قانون لتثبيت حدود اسرائيل ضمن مسار يسمح لان تكون تجمعات المياه الجوفية تحت السيطرة الاسرائيلية ويسيطر على مساحات واسعة من اراض زراعية في الضفة الغربية.

المقدمة النظرية

أولاً: فيما يتعلق بالدراسة

1- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على السياسات الإسرائيلية في استنزاف الموارد الفلسطينية كشعب وأرض يقعان تحت الاحتلال، الذي يمتلك المعلومة والأرقام ويسخرها في خدمة مشروعه لاستخدامات عديدة، على رأسها استنزاف كل منطقة جغرافية قد تضطر دولة إسرائيل إلى التنازل عنها خلال المفاوضات مع الفلسطينيين أو من خلال انسحابات من طرف واحد، أو استخدام المعلومات والاستفادة منها في تحديد المناطق التي يمكن التنازل عنها أو المناطق التي لا يمكن التنازل عنها أو المناطق التي يمكن التنازل عنها مع الاحتفاظ بالقدرة على استنزافها بعد الانسحاب من المكان من خلال الاتفاقات المبرمة أو من خلال القدرة على التصرف بمواردها، خاصة عندما يكون لديهم القدرة على التحكم بمصادر الموارد أو بمآلاتها.



كما تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على حجم المقدرات الفلسطينية التي ينهاها الاحتلال لتكون أرقاماً مؤرخة ومسجلة يطالب الفلسطينيون بها في كل محفل من المحافل الدولية.

2- سؤال الدراسة:

- تناقش الدراسة عدة تساؤلات تتعلق بالسيطرة الإسرائيلية على الموارد الفلسطينية:
- ما هي القوانين الإسرائيلية التي تسري على المناطق المحتلة عام 1967؟
 - ما هي صلاحيات الحاكم العسكري فيما يتعلق بالموارد الفلسطينية في تلك الأراضي؟
 - كيف يتم توزيع الموارد على الفلسطينيين؟ ما هي كمية الموارد الطبيعية وأنواعها؟
 - كيف يتم استخراج الموارد الطبيعية من تلك الأراضي؟
 - إلى أين تذهب تلك الموارد المستخرجة من هذه الأراضي؟
 - ما هي مصادر تلك الموارد؟
 - كيف يمكن أن تتسرب تلك الموارد إن كان بشكل طبيعي أم بتصرفات البشر؟

3- هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسات الاحتلال، التي تعبر عن منهجية التعامل مع الموارد الطبيعية الفلسطينية من خلال التشريعات البرلمانية وقرارات المحكمة العليا التي تعتبر العمود الفقري للتشريع الإسرائيلي، كذلك تسليط الضوء على السياسات التي تحكم تصرف المتنفذين في النظام السياسي الإسرائيلي، وتحكم سلوك القيادة العسكرية التي تدير المناطق المحتلة مثل قرارات الحاكم العسكري وسلوك وحدات الجيش الإسرائيلي.

4- صعوبات الدراسة:

تكمن صعوبات الدراسة في ضيق الوقت الممنوح للباحث لتقديمها إلى المؤتمر، وكذلك في ندرة المعلومات المتعلقة بالموارد الطبيعية الفلسطينية خاصة المعادن والتلوث، وصعوبة التعامل مع المعلومات الواردة في المراجع الإسرائيلية، حيث تبدو لي كمطلع على الثقافة الإسرائيلية وعدم وجود حاجز بيني وبين اللغة العبرية، أجدني أمام معلومات إسرائيلية تبرز ما يقوم به الاحتلال من السيطرة على الموارد كحماية لها من النفاذ لو تركت لأيدي الفلسطينيين الذين لا يحسنون صونها.

5- فرضية الدراسة:

تعتبر أن الموارد الفلسطينية، والتي هي حق للشعب الفلسطيني ولا يجوز السيطرة عليها من قبل جهة أجنبية، يجب على الجهة المسيطرة التي تحتل الأرض أن تحافظ عليها، وأي استخدام لها يكون فقط لصالح السكان، ولكن هذا الاحتلال الاستعماري كان يهدف منذ اللحظة الأولى من التفكير باحتلال الأرض إلى تصفية الموارد لصالحه، فأرض اللبن والعسل، والأرض التي يثمر فيها بعض الشجر سبع مرات في السنة، والأرض الموعودة للشعب اليهودي؛ خطط ودبر للسيطرة عليها بعد دراسات معمقة عن أماكن تواجد مواردها ومعدلاتها ومعدلات التزايد والتناقص، ولذلك أحكم مجموعة من السياسات والتشريعات واستخدم لذلك أدواته القانونية واللا قانونية والدبلوماسية والعسكرية.

6- منطقة الدراسة:

الحديث هنا يتعلق بالمناطق التي احتلتها إسرائيل عام 1967، والتي تعتبر وفق القانون الدولي أراض محتلة نتيجة حرب توقفت بقرار دولي، وطالب المجتمع الدولي إسرائيل بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، ولكن إسرائيل كانت ولا زالت لديها أطماع في استغلال واستنزاف هذه الأراضي، وتفضل بقاء الاحتلال ولو كان هناك أثمان بشرية في الطرفين، إلا أن التفكير المادي الاستعماري يصر على أن تقدم المصالح الاقتصادية على المصالح الإنسانية ومتطلبات السلم في المنطقة.

7- مصادر الدراسة:

هي عبارة عن مصادر أولية تتمثل في الاتفاقات الدولية والقوانين والتشريعات باللغتين العربية والعبرية، وكذلك مصادر ثانوية كنصوص أبحاث ودوريات وكتب ومقالات وتقارير صحفية وتقارير حقوق إنسان.

8- منهج الدراسة:

يعتمد على المنهج التاريخي، وذلك لمتابعة الأحداث التاريخية المرتبطة بقرارات الاحتلال التشريعية والسياسات المتعلقة بالموارد الطبيعية الفلسطينية، والمنهج التحليلي الوصفي في المقارنة والتفسير وتحليل المتغيرات والسلوك الذي يقوم به الاحتلال.



9- مشكلة الدراسة:

تعتبر كل مقررات الاحتلال فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، وكذلك سلوك الجيش الإسرائيلي في تلك المناطق وعلى حدودها، ومتابعة مصادر الموارد ومآلاتها؛ كلها محل دراسة وتحليل هذا البحث.

ثانياً: التشريع الإسرائيلي فيما يتعلق بالمناطق المحتلة

تعتبر الضفة الغربية في القانون الدولي أرضاً محتلة نتيجة حرب، ورغم ذلك بقي القانون الساري هو القانون الذي كان سارياً على الضفة الغربية قبل احتلالها عام 1967، وهذا يعني ان سريان خليط من القوانين العثمانية ببعض التغييرات التي قام بها الانتداب البريطاني وكذلك النظام الأردني، بالإضافة إلى بعض القوانين الإسرائيلية التي اعتبرت ضمن "قوانين الجيوب" التي قامت فيها مستوطنات إسرائيلية وسرى عليها بعض مراسيم قيادات عسكرية لأسباب أمنية ()، لكن القانون الإسرائيلي منح الحاكم العسكري صلاحيات إدارة المناطق المحتلة مع صلاحيات بأن يطبق بعض القوانين الإسرائيلية على بعض المناطق لأسباب تصب في النهاية في مصلحة المستوطنين القائمين بالقوة على هذه الأرض، وذلك من خلال إصدار مرسوم خاص يقضي بسريان أحد قوانين الكنيست.

استمر هذا الحال حتى تم سن قانون "نورما" بتاريخ 2014/10/27، وهو قانون يحول القائد العسكري إلى وسيط تنفيذي تلقائي لمقررات الكنيست، ويجعل من الكنيست حاكماً فعلياً في المناطق تحت سلطته العسكرية، وهو تعديل لقوانين الطوارئ من عام 1948، ويعتبر هذا القانون قانون إنهاء التمييز بين المستوطنين وبين سكان الدولة العاديين () وإن كان هذا القانون هو عبارة عن عملية ضم فعلية لأراضي الضفة الغربية ().

ثالثاً: السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة 1967

الإدارة المدنية هي التي تدير شؤون الفلسطينيين على هذه الأرض، وهذه الإدارة تعتمد سياسة تقوم على مجموعة من المصالح الإسرائيلية، تتعلق بالاستفادة من هذه المناطق واستمرار احتلالها إلى أبعد زمن ممكن وإشغال سكان الأرض الأصليين بالبحث عن رزقهم الفردي والمصالح الخاصة، وتستبعد كل ما يمكن ان يتعلق بالمصالح المشتركة والدفاع عن حقوق عامة أنية أو مستقبلية، وبالذات العمل على الانشغال عن الحقوق السابقة.

ما زال الإسرائيليون يعرفون الضفة الغربية بـ "يهودا والسامرة"، وفي تعريفهم لها هي مناطق مساحتها 5790 كيلو متر مربع. إسرائيل - تدخل القدس في هذا التحديد - فهي لا تعترف بأن القدس جزء من الضفة الغربية، ولذلك لا تعترف ان مساحة الضفة هي 5860 كيلو متر مربع، والتي احتلت من الأردن عام 1967. ومنذ عام 1993 تم نقل جزء من الصلاحيات من إدارة هذه المناطق للسلطة الفلسطينية.

وهكذا بقي 60% من أراضي الضفة - حسب التقدير الإسرائيلي لمساحة الضفة - هي مناطق (C) والتي تسيطر عليها إسرائيل بشكل كامل، ويسكن هذه المناطق حوالي 180000 فلسطيني، 70% من أراضي المنطقة (C) لا تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالبناء عليها أو التطوير بحجج واهية مثل أراضي دولة أو مناطق تدريب تعتبر مناطق إطلاق نار، ومن هنا فقد سيطرت على أغلب مصادر المياه فيها ولا تسمح للفلسطينيين بالاقتراب منها.

أما محكمة العليا فلا تسعف الفلسطينيين في شيء، فكثيرة هي المحاولات الفلسطينية التي حاول الفلسطينيون التوجه فيها إلى المحكمة العليا، ولكن المحكمة كانت دائماً ترى انه ليس من صلاحياتها التدخل في شؤون الإدارة المدنية، وتترك الإدارة المدنية تخنق الفلسطينيين بسياساتها، ومن هنا تعاملت إسرائيل ان هذه مناطق دائمة لإسرائيل ودحرت كل تواجد مستقبلي فلسطيني في المنطقة واستغلت كل موارد هذه المنطقة التي تعتبرها منطقة تخدم دولة إسرائيل ().

كان احتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 بمثابة إنجاز للمشروع الاستيطاني، حيث سيطرت إسرائيل على الموارد الطبيعية وأهمها: المياه، والمحاجر، والأرض لبناء المستوطنات، والتوسع الاستيطاني على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967. وفي إطار نهبها لتلك الموارد قامت إسرائيل - ولا زالت - بنهب الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال القوانين العسكرية التي تصدرها "الإدارة المدنية" التي تدير المناطق المحتلة عسكرياً، والتي كانت وما زالت اليد الطولى للاحتلال، منتهكة القانون الدولي الذي يحرم على دولة الاحتلال نهب وتدمير الموارد الطبيعية للشعب الخاضع للاحتلال ().

رابعاً: الموارد الطبيعية الفلسطينية

فلسطين ليست من بقاع العالم الغنية بثرواتها الطبيعية، فهي محدودة أهمها:

- أملاح البحر الميت

- الثروة المائية

- المواد الخام المعدنية وغير المعدنية



- مصادر الطاقة

- الثروة السمكية

- الأحراش ()

على الرغم من ذلك؛ فإن الفلسطينيين بإمكانهم ان يجنوا أرباحًا من مواردهم الطبيعية تبلغ 3 مليار دولار سنويًا، فقط من المناطق (C) الواقعة تحت سيطرة القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ولكن التواجد الاستراتيجي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية من أجل السيطرة على الماء والأرض والموارد المعدنية ().

الباب الأول: السيطرة على المياه

تشكل المياه أهم الأسس الاستراتيجية في المشروع الصهيوني لإقامة دولة يهودية قابلة للاستمرار، فقد تبلورت أهمية المياه في الفكر الصهيوني منذ المؤتمر الصهيوني 1897، وكان حلمهم كبيرًا، حيث رأوا منذ البداية انه لا معنى لدولة يهودية في فلسطين دون السيطرة على مياه نهري الأردن والليطاني، أكثر من ذلك فقد أكدت جولدا مائير على ان تكون مياه النيل والفرات في قبضة إسرائيل ().

بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948 أصدرت الحكومة الإسرائيلية في شهر أغسطس 1948 قرارًا يعتبر المياه ملكًا عامًا للدولة لها حق التصرف فيها، وفي منتصف الستينيات شرعت بتحويل مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب، وبدأت بعمليات ضخ المياه من بحيرة طبريا بمعدل 450 مليون متر مكعب في العام، وأقامت منشآت ضخمة لإغلاق مجرى النهر جنوب بحيرة طبريا ()، وبعد عام 1967 فقد أرسلت إسرائيل أول بعثة في أواخر عام 1967 لفحص إمكانيات السيطرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية واستثمارها في الضفة ()، ثم ألغت جميع تراخيص المياه المتعلقة بحفر الآبار التي بحوزة الفلسطينيين، واشترطت موافقة الحاكم العسكري لتنفيذ أي مشروع مائي أو ترميم مشروع معطل.

أما الأوامر العسكرية المتعلقة بالمياه: فقد كان القرار الأول بتاريخ 1967/6/7 الذي ينص على ان كافة المياه الموجودة في الأراضي المحتلة هي ملك لدولة إسرائيل؛ الأمر العسكري الثاني ويحمل رقم 92 بتاريخ 1967/8/10، وينص على منح كامل الصلاحية بالسيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم العسكرية، والأمر العسكري الثالث ويحمل رقم 58 بتاريخ 1967/8/19، وينص على انه يمنع منعًا باتًا انتشار أية منشأة مائية جديدة بدون ترخيص مسبق ويحق لضابط المياه الإسرائيلي رفض الترخيص دون إعطاء أي أسباب، الأمر

العسكري الرابع يحمل رقم 158 بتاريخ 1967/10/1 ويقضى بوضع جميع المياه والآبار والينابيع تحت السلطة المباشرة للحاكم العسكري الإسرائيلي، الأمر العسكري الخامس ويحمل رقم 291 والذي ينص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي الصادر عام 1959، الأمر العسكري السادس 948 ينص على إلزام كل فلسطيني بالحصول على موافقة الحاكم العسكري حال تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه ().

السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه

السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية تقوم على مبدئين؛ الأول: اقتصادي يهدف إلى جلب المستوطنين، وتشجيع الاستيطان، ودعم المستوطن اليهودي بهدف استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية، والتي أهمها المورد المائي. والمبدأ الثاني: سياسي يهدف إلى عملية إحلال المستوطن الإسرائيلي مكان المواطن الفلسطيني، وفي كلا الحالتين تستخدم لذلك إسرائيل السيطرة على المياه وتسخيرها لخدمة الاستيطان والمستوطن، مع حرمان سكان البلاد الأصليين من هذه المصادر ().

أ- المياه السطحية في الضفة:

منذ انشاء دولة إسرائيل عام 1948 ضربت حكومتها بعرض الحائط كل الاتفاقيات الدولية والوثائق التي تحكم تنظيم واستخدام المياه، خاصة فيما يتعلق بنهر الأردن، فعمدت إلى تكريس سيطرتها على مياه النهر واستغلال نحو 700 مليون متر مكعب من مياهه سنوياً، وحرمان الأردن والفلسطينيين منها، وتلويث ما يتبقى من مياه النهر بعد خروجه من بحيرة طبريا، وذلك بإلقاء الفضلات ومياه المجاري في مجراه، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام البشري أو حتى الزراعي، وإلحاق أضرار بالغة بالأراضي الزراعية على ضفتي النهر في مناطق الأغوار الشرقية والغربية ().

كذلك وخلال المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وعند إبرام الاتفاقيات عمدت إسرائيل إلى تجاهل الاتفاق على موضوع المياه والتركيز في الاتفاقيات على تشكيل سلطة فلسطينية بإدارة المياه والتركيز على التعاون في مجال المياه بين الجانبين ()، وبهذا فقد تمكنت إسرائيل من إقناع الفلسطينيين بمناقشة موضوع المياه في لجان التعاون الثنائية والبحث عن موارد مائية بديلة لتلبية احتياجات الجانبين المتزايدة من خلال برامج التنمية الإقليمية من تطوير مشاريع محلية ونقل من الخارج وتنفيذ مشروع قناة البحرين بهدف صرف نظر الفلسطينيين عن مياههم الجوفية في الضفة الغربية وفي حقهم في مياه نهر الأردن، وكان آخر ما انتزعه الفلسطينيون هو ان توفر لهم إسرائيل بعض ما تزخه من المياه الجوفية عن طريق شركة "مكوروت" الإسرائيلية.



ب- المياه الجوفية في الضفة الغربية
المياه الجوفية في الضفة الغربية تقسم إلى ثلاث أحواض: الحوض الشمالي الشرقي وتستهلك منه الضفة الغربية 42 مليون متر مكعب في السنة، فيما تستهلك المستوطنات 103 مليون متر مكعب في السنة، أما الحوض الثاني وهو الحوض الشرقي، وتستهلك الضفة الغربية منه 54 مليون متر مكعب، فيما تستهلك المستوطنات 40 مليون متر مكعب في السنة، وأما الحوض الغربي فتستهلك الضفة الغربية منه 22 مليون متر مكعب في السنة فيما تستهلك المستوطنات 340 مليون متر مكعب في السنة؛ وبهذا يتبين ان استهلاك الضفة الغربية بأكملها من المياه الجوفية يبلغ 118 مليون متر مكعب في السنة، فيما المستوطنات تستهلك أربع أضعاف ذلك (483 مليون متر مكعب) في السنة ، إذا اخذنا في عين الاعتبار ان التغذية السنوية لهذه الأحواض هي 678 مليون متر مكعب سنويًا؛ فإننا نجد ان الكمية المتبقية في المخزون سنويًا 78 مليون متر مكعب في السنة () .

ومنذ عام 1967 قامت إسرائيل بتحديد سقف لكميات المياه التي تستهلك من قبل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية في كافة الاستعمالات بألا تتجاوز 120 مليون مترًا مكعبًا؛ وبذلك استولت على باقي المياه السطحية والجوفية لصالح المستوطنين () ، وفي تقارير أخرى كشفت أن المستوطن اليهودي الواحد يتلقى من الماء (5-8) أضعاف ما يتلقاه الفلسطينيون لكل فرد () .

من المعروف ان حركة المياه الجوفية في تتجه نحو الطبقات، ففي الغالب تتجه المياه إلى الشمال وإلى الشمال الشرقي والشمال الغربي مجتازة بذلك الحدود الشمالية السياسية من الضفة الغربية إلى سهول بيسان وهكذا قام الاحتلال بنصب مصائد المياه، حيث يتم استخراج المياه عن طريق الآبار الارتوازية التي تضخ المياه إلى الشركات الإسرائيلية () .

بطريقة الاستدراج تلك وطرق أخرى تسيطر إسرائيل على 85% من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية؛ وبذلك توفر ثلث استهلاك إسرائيل من المياه عن طريق الآبار الارتوازية الموجودة على جوانب الحدود السياسية للضفة الغربية، أما عن المستوطنات فلا تستخدم من تلك المياه، بل تستهلك من المياه الخاصة بالضفة، فهي تستخدم 50 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية () .

لأجل هذا الاستهلاك عملت إسرائيل على تحديد أماكن المستوطنات بدقة، حيث رسمت خطأ وهميًا للمياه الجوفية أقامت عليه المستوطنات، وفي حال التقاء قضية المياه مع احتياجات إسرائيل الاستراتيجية والأمنية كانت تقوم بتوسيع الاستيطان بهدف تثبيت

كتل استيطانية يمكن إبقاؤها في المستقبل حتى بعد التوصل إلى اتفاقيات مع الفلسطينيين، ونلاحظ ان مناطق تركيز المياه الجوفية هي معظم المناطق التي ضمها الجدار الإسرائيلي العازل من الجهة الغربية للضفة لتشكّل المواقع الاستراتيجية اللازمة للسيطرة على مواقع الضخ المائي من الأحواض الجوفية الرئيسية في الضفة الغربية، سيما الحوض الغربي لأهميته الاستراتيجية لإسرائيل، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ان معظم الحزام الشرقي للحوض الشرقي هو أراضي الأغوار الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية لأسباب أمنية حسب ادعاء إسرائيل ().

(انظر خارطة الضم المائي)

- خارطة الضم المائي

بحيرة طبريا:

في ربيع عام 1964 انتهت إسرائيل من تنفيذ مشروع نهر الأردن - النقب (المشروع المركزي) الذي تضخ المياه بموجبه من بحيرة طبريا في قنوات وأنابيب عبر الجليل والسهل الساحلي إلى النقب، وتقدر الطاقة التخزينية لبحيرة طبرية بنحو 3.000 مليون متر مكعب من المياه، وتقدر الكمية المائية التي تسحبها إسرائيل من البحيرة لري النقب بنحو 400 مليون متر مكعب سنويًا، وبالإضافة إلى ذلك تزود البحيرة الأراضي الزراعية في منطقة سهل بيسان جنوبي البحيرة بالمياه عن طريق الأنابيب.

كما قامت إسرائيل بتدمير وتلويث ما يتبقى من مياه نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبريا، وذلك بإلقاء الفضلات ومياه المجاري في مجراه، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام البشري او حتى الزراعي، وأما المياه الزائدة عن الحاجة الإسرائيلية من مياه البحيرة فقد عمدت إسرائيل إلى شطفها مع بداية الشتاء وتحويلها إلى الساحل لتضخ من خلال الآبار إلى باطن الأرض، وذلك لكي يغني حوض الساحل الجوفي المخزون الاستراتيجي الإسرائيلي وتفرغ المياه من البحيرة لتستوعب أكثر قدر ممكن من مياه الوديان والجداول التي تصب في البحيرة ولا تكون مضطرة لأن تسمح للفلسطينيين بالاستفادة من المياه الزائدة عن قدرة استيعاب البحيرة ().

مشروع قناة البحرين (الأحمر والميت):

يقع المشروع داخل الأراضي الأردنية الفلسطينية في مناطق وادي عربة، في قناة يبلغ طولها 180 كيلو متر؛ هذا المشروع يهدف فقط إلى خدمة إسرائيل ومستوطناتها، وهو جزء من المخطط الاستيطاني في فلسطين، ويمثل بعدًا تاريخيًا للشعب اليهودي، ولا يهدف إلى تحقيق مصالح للشعب الفلسطيني؛ بل يمثل أضرارًا تتعلق باستنزاف الموارد الطبيعية من الأملاح والمعادن التي يمكن ان تستخرج من البحر الأحمر ()،



حيث سيؤدي تدفق مياه البحر الأحمر إلى زيادة منسوب مياه البحر الميت، وهذا بالتالي سيؤدي إلى زيادة الضغط على القشرة الأرضية الضعيفة في قعر البحر الميت وتسرب المياه المالحة إلى داخل هذه المنطقة المعروفة جيولوجيًا بالانهدام السوري الأفريقي، وبالتالي قد يكون له آثار على تحريك التصدعات والبراكين، إضافة إلى ذلك فإن قناة المشروع ستحدث تهديدًا للبيئة في المنطقة الممتدة من خليج العقبة وحتى البحر الميت، وستؤثر على نوعية المياه الجوفية العذبة الموجودة في المنطقة، إضافة إلى القضاء على الخصائص الطبيعية للبحر الميت ().

السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه السطحية في غزة
المياه السطحية في قطاع غزة مقتصرة على بعض الوديان التي تصل إليها المياه من جبال الخليل في فصل الشتاء، وهذه الوديان لم تعد تصل إليها تلك المياه بسبب الحواجز المائية التي نصبتها إسرائيل في مناطق السبع بالقرب من الحدود مع غزة. وادي الشريعة هو أحد الروافد (الأنهر) الذي يصب في وادي غزة، هنالك أيضًا نهر آخر كبير يُدعى وادي السبع (بئر السبع) والذي يبدأ من مدينة بئر السبع (ينبع من جبال الخليل وجبال النقب) باتجاه الغرب، وعند اقترابه في غزة يُسمى بوادي شلالة ويصب في النهاية في وادي غزة، هنالك أيضًا أنهر صغيرة أخرى تصب جميعها في وادي غزة ().

سياسة الاحتلال لا تعترف بأن سكان غزة لهم الحق في مياه وادي غزة، ولا تعتبره من الموارد الطبيعية الذي يوفر مياه زراعية ويغني أحواض المياه الجوفية بالمياه المتسربة إلى باطن الأرض، ولذلك بنت مصدات مياه وبرك تجمع قبل وصول الوادي إلى القطاع وتقوم بفتحها فقط في حال زيادة قدرة البرك لديها على الاحتمال وبدون سابق انذار، مما يسبب كوارث بيئية في القطاع (كما حصل عام 2010)، حيث تدفقت في الواد كمية مياه من بركة تجمع 3 مليون كوب في آن واحد، وهذه لم تكن المرة الوحيدة التي يتسبب هذا الاجراء في مثل هذه الكوارث ().

السياسات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمياه الجوفية في غزة
منذ عام 1948 بدأ الاحتلال الإسرائيلي التخطيط للسيطرة على المياه الجوفية في القطاع، وفي غمرة ترتيبات الهدنة وخطوطها؛ اقترحت إسرائيل على قائد القوات المصرية آنذاك تبديل بعض المناطق من خزاعة لصالح ضم السكان إلى قطاع غزة، والتي رأى المصريون فيها فرصة لاكتساب جيب مميزة عسكرية، في المقابل تراجع الحدود الشمالية للقطاع بمسافة 200 كيلو متر مربع، كانت تلك المسافة تقع فوق الجزء الشمالي من خزان المياه الجوفي الشمالي في القطاع؛ وكان هذا ما عرف لاحقًا

باتفاقية التعايش بتاريخ 22 فبراير 1950، أي بعد سنة من اتفاقية الهدنة ()، وهكذا تقلص خط الهدنة إلى الوضع الحالي وضاع من غزة 200 كيلو متر مربع. على إثر هذا السلوك؛ انتهجت إسرائيل ضخ المياه الجوفية من الخزان المائي الشمالي إلى شبكة "مكوروت" الإسرائيلية، وبذلك استنزفت المياه العذبة في القطاع، ويتحدث سكان الحدود الشمالية للقطاع ان قوة شفط المضخات الإسرائيلية تتسبب في شح المياه الملموس في الآبار الارتوازية الفلسطينية على حدود القطاع والمحاذية للآبار الإسرائيلية.

تناقصت مياه المخزون الجوفي في القطاع إلى 800 مليون متر مكعب سنة 1995، بعد أن كان المخزون يبلغ 1200 مليون متر مكعب سنة 1975، انعدام التوازن المائي بسبب زيادة كمية المياه المضخة من الخزان الجوفي التي تصل إلى 130 مليون متر مكعب، في مقابل 80 مليون هي كمية مياه التغذية السنوية، ويصل معدل التناقص السنوي إلى 2,5% ().

المخطط الثاني الذي انتهجته السياسة الإسرائيلية وهو بناء المستوطنات في غزه فوق الخط الوهمي للمياه الجوفية من الشمال إلى الجنوب، وهو ما استنزف الخزان الجنوبي للقطاع.

الباب الثاني مقالع الحجارة والحصى

يعتبر قرار إنشاء 6 محاجر في الضفة الغربية باكورة عمل الإدارة المدنية في هذه الاتجاه، ولاحقاً أقيمت الكثير من المحاجر. بعد ان أغلقت العديد من المحاجر بعد نفاذ المخزون كان يترافق مع تكثيف الاستيطان في الضفة الغربية مضاعفة العمل على استخراج الحجارة وإنتاج الحصى، وكذلك تدفق حجارة الضفة من المقالع التابعة لسيطرة "الإدارة المدنية" إلى داخل إسرائيل لتساهم في إنعاش سوق البناء والإنشاءات المعمارية.

وفي شهادة لاحد ضباط الإدارة المدنية "ان إسرائيل كانت سخية في تشغيل المحاجر، حيث كانت تقرر بناء المحجر من قبل الإدارة المدنية دون الحاجة إلى عطاءات، كما كان أيضاً يوظف استخدام المقالع من أجل استخراج الحصى والحجارة في الضفة الغربية لبناء المستوطنات، إذ يلبي ما نسبته 80% من الاحتياجات الإسرائيلية في مضمار البناء ()". كما ان مصادرة الاراضي كانت تستخدم لغرض إنشاء مقالع الحجر بين المناطق المأهولة لصالح الاحتلال ().



يؤكد كفاح ثوابته، صاحب محجر فلسطيني، إنه أُجبر في إحدى المرات، خلال شهر 2010/7 على دفع غرامة مالية وصلت إلى 115 ألف شيكل مقابل الإفراج عن معداته (جرافة، ماكينة نشر، وكمبرستين) التي كانت محجوزة في مجمع مستعمرة "عصيون"، وأشار رئيس اتحاد صناعة الحجر والرخام الفلسطيني صبحي ثوابته إلى وجود أكثر من 30 مقلعًا ومحجرًا في منطقة "خلة حجة" التي تعتبر المنطقة الوحيدة التي تزود مصانع الحجر في محافظة بيت لحم بالحجر وبنسبة تصل إلى 70%.

من السياسات الإسرائيلية أيضًا منع منح تصاريح لإنشاء مقالع حجارة جديدة تخدم الفلسطينيين، كانت مبررات الإدارة المدنية ان رفض الطلبات هو بسبب ان هذه المناطق مناطق عسكرية تستخدم لإطلاق النار.

ونلاحظ أن محاصرة المحاجر الفلسطينية التي تدار بملكيه فلسطينية هي أيضًا من منهجية الإدارة المدنية العسكرية الاحتلالية، والتي تهدف إلى فتح المجال أمام المحاجر التي تسيطر عليها إسرائيل في الضفة الغربية لتعظيم ربح الاحتلال ونهب الموارد الطبيعية، كذلك للمساهمة في محاصرة الاقتصاد الفلسطيني).

يعتبر المحجر المقام ضمن نطاق مستوطنة "بيت حجابي" ثالث أكبر المحاجر في إسرائيل وأكبر محجر في الضفة الغربية؛ حيث ينتج ويبيع 3 ملايين طن من الحصى والحجارة سنويًا، وهو ما يمثل ربع الناتج المحلي الكلي من مقالع إسرائيل والضفة).

الباب الثالث: تلويث والهواء

أ- النفايات الصلبة:

تقوم السياسة الإسرائيلية على التخلص من نفايات المستوطنات، وذلك بإلقائها في مناطق الضفة الغربية، سيما في منطقة أبو ديس، حيث يتواجد فيها أضخم مكب نفايات إسرائيلي تقدر مساحته بـ 3000 دونم، وكذلك منطقة جيوس غرب مدينة قلقيلية، يخدم مستوطنات (كارني شمرون، وكادوميم، ومعالیه تشمرون، تسوفيم)، وتسبب النفايات الصلبة بمخاطر بيئية وصحية كبيرة على حياة المواطن الفلسطيني، كما تتسبب في تلويث مساحات واسعة من الأراضي والمياه الجوفية والسطحية نتيجة لرشح هذه النفايات إلى خزان المياه الجوفي، إضافة إلى تلوث الهواء بالغازات الكيماوية السامة عند حرق هذه النفايات، ناهيك عن تهريب المواد السامة الخطرة من المصانع الإسرائيلية إلى أراضي المواطنين الفلسطينيين () عن طريق مقاولين مرتشيين تحت إشراف الإدارة المدنية.

ب- الفضلات الكيماوية:

استخدمت إسرائيل سياسة أخرى للتخلص من نفاياتها الكيماوية الخطرة، وذلك بنقل العديد من المصانع المنتجة لهذه النفايات إلى المستوطنات الصناعية في الأراضي المحتلة، وأصبحت الأراضي الفلسطينية تتعرض باستمرار لأخطار النفايات وأخطار الغازات المنبعثة من المصانع الإسرائيلية، وقد بدأ جلياً هذا الخطر عندما تسربت كميات من المركبات الفسفورية العضوية شمال محافظات غزة عام 1989 وما قامت به إسرائيل عام 1987 من دفن للنفايات الصلبة والخطرة في أراضي بلدة عزون في محافظة قلقيلية. وتشير الدراسات إلى ارتفاع معدل الإصابة بأمراض السرطان بين مواطني هذه المنطقة، أضف إلى ذلك اكتشاف كميات كبيرة من النفايات السامة بالقرب من قرى عزون وجيوس وتل صوفين بالقرب من قلقيلية، وكذلك اكتشاف مواد سامة مجهولة في قرية ام التوت في محافظة جنين وانشاء مكب للنفايات في غور الأردن بعد نقله من مدينه العفولة داخل اراضي 1948 ().

تتميز المصانع الإسرائيلية المنقولة إلى أراضي الضفة الغربية بأنها مصانع مثل مصانع الجلود والإسمنت والمطاط والكحول والمنظفات والغاز والمبيدات والصناعات العسكرية السرية وغيرها؛ هذه الصناعات التي تستخدم مواد سامة مثل الألمونيوم والكريسيوم والرصاص والزنك والنيكل.

ت- غبار المحاجر:

مقالع الحجارة توجد بجوار المناطق الآهلة في الضفة، حيث تسبب أضراراً كبيرة، منها تلوث الهواء نتيجة كميات الغبار الهائلة التي تنتشر في الهواء، والإزعاج الناجم عن الانفجارات المتتالية، والأصوات الناتجة عن وسائل النقل والآليات ().

ث- المياه العادمة:

ساهمت المستوطنات في الضفة الغربية في تدمير المياه الجوفية للضفة، فقد بلغت كمية المياه العادمة التي تضخها إسرائيل من مستوطناتها - والتي يسكنها 350 ألف أو 500 ألف مستوطن حسب التقديرات المختلفة - فقد بلغت 40 مليون متر مكعب سنوياً، فيما السكان الفلسطينيون - والذين يبلغ عددهم 2 مليون نسمة - لا ينتج عنهم سوى 34 مليون متر مكعب سنوياً؛ هذه المياه، وبالذات مياه المستوطنات، تصب في الأودية والأراضي الزراعية الفلسطينية، مما يؤدي إلى تأثيرات خطيرة في منابع المياه الجوفية التي تنتشر بكثافة في تلك المناطق، على سبيل المثال منطقة وادي النار المحيطة بالقدس ووداي قانا بين نابلس وقلقيلية ومنطقة سلفيت؛ الأمر الذي يؤدي أيضاً إلى تأثيرات سلبية على خزانات المياه الجوفية وموارد المياه السطحية، هذا



التلوث البيئي يؤدي أيضاً إلى زيادة نسبة المياه والأملاح والنيترات، مما يجعل المياه غير صالحة حتى للاستعمال الزراعي، الأمر الذي يسبب التصحر الزراعي، إضافة إلى الروائح الكريهة وانتشار الأوبئة وتكاثر الأمراض ().

الباب الرابع: الأراضي الزراعية

أ- استنزاف الأراضي الزراعية في الضفة وغزة بالجدار والطرق الالتفافية:
الجدار العنصري الفاصل لا شك انه يلتهم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية، حيث ستبلغ هذه المساحات مع نهاية مشروع الجدار إلى 50% من مساحة الضفة الغربية، ويؤثر على 210 آلاف مواطن فلسطيني، سيحشر 11700 مواطن بين الجدار والخط الأخضر، حيث يتوغل الجدار في أراضي الحوضين الجوفيين الغربي والشمالي الشرقي حتى يصل إلى أطرافهما الشرقية، ويقرب من خط تقسيم المياه في الضفة الغربية. إن لهذا الجدار آثار سلبية على الأرض من حيث حركة المواطنين الاقتصادية والزراعية التي قيدت، سواء من خلال مصادرة أراضيهم أو تدمير ممتلكاتهم السكنية والزراعية ().

لقد أدرك شارون احتمالية أن يستفيد الفلسطينيون من خزاني المياه الأكثر عذوبة بسبب بعدهما عن ساحل البحر الأبيض، وفي تقرير له عندما كان وزيراً للزراعة بعنوان "استراتيجية إسرائيل المائية التحديات المقبلة والبدائل والخيارات" حذر من تداعيات التهاون في هذا الجانب، وطالب باتخاذ إجراءات عسكرية صارمة وراذعة لمنع الفلسطينيين من إحداث أي ضرر للمياه الجوفية الواقعة على طول الخط الأخضر من منطقة بيسان واللطرون، والذي شكل فيما بعد جزءاً هاماً من مسار الجدار الحالي، وفي تقرير آخر للجنة الكنيست برئاسة العضو دافيد ماجيين (أذار 2002) طالب التقرير بمنع الفلسطينيين من ضح أكثر من 22 مليون متر مكعب من مياه الحوض بالتحديد، وطالب بتحويل الآبار الزراعية في المنطقة إلى آبار منزلية ومنع الفلسطينيين من زراعة الحمضيات والمزروعات التي تحتاج إلى موارد مائية كبيرة، وأكد التقرير على ضرورة ان يستخدم الفلسطينيون أسلوب التحلية لاحتياجاتهم المائية، وأن يتم تزويد سكان الضفة الغربية بالمياه من خلال شركة "ميكروت" الإسرائيلية فقط ()، كما سيعمل الجدار على تدمير 25 بئراً ارتوازيًا حفرت قبل عام 1967 كانت تزود الفلسطينيين حتى عام 1999 بـ 5 مليون متر مكعب من الماء.

لم تتوقف آثار الجدار على تدمير الموارد المائية والآبار الارتوازية الواقعة بينه وبين الخط الأخضر؛ بل ستتعداها لتشمل الآبار الواقعة إلى الشرق من الجدار في عمق

الأراضي الفلسطينية، حيث سيتوقف 48 بئر عن العمل تضخ ما مجموعه 5 مليون متر مكعب، وذلك بسبب عدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى هذه الآبار، وربما فقدانها بسبب النشاطات العسكرية (). من آثار الجدار انه سيجعل إسرائيل تسيطر على أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في الضفة، والتي يدمرها الجدار، حيث ان هذه الأراضي من اعلى النسب استخداماً للزراعة في العالم، حيث تصل هذه النسبة إلى 59% في طولكرم و 50% في جنين و 46% في قلقيلية مقابل 24.5% في باقي مناطق الضفة الغربية ().

ب. الشريط الحدودي:

نصت الترتيبات الأمنية الواردة في اتفاقية المرحلة الانتقالية التي وقعها الفلسطينيون والإسرائيليون عام 1995 على إنشاء منطقة عازلة داخل قطاع غزة بعرض 50 متر، وفي أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000) تم توسيع عرض المنطقة الحدودية لتصبح 150 مترًا. وفي يناير 2010 أُلقت قوات الاحتلال آلاف المنشورات تحذر سكان القطاع من الاقتراب من الحدود على مسافة 400 متر، غير أن الواقع يؤكد أن عرض المناطق الحدودية يتراوح بين 400 م و 800 م.

تشمل المناطق الحدودية أفضل الأراضي الزراعية في قطاع غزة، والتي تقدر مساحتها بـ 15768 دونم. كان معظمها مزروعًا بمنتجات زراعية ومحاصيل كانت تصدر للخارج أو تسوق داخل القطاع، كالحمضيات واللوزيات والتفاح والتوت الأراضي وأنواع مختلفة من الزهور. وقد حد منع الوصول إلى هذه المناطق الحدودية التي تشمل الأراضي الزراعية وآبار المياه من قدرة المزارع على زراعة المحاصيل المتنوعة والمخصصة للتصدير، حيث يزرع في الأراضي الزراعية الواقعة ضمن المنطقة الحدودية حوالي 40% وتبلغ مساحة المنطقة الحدودية في محافظة غزة غير المسموح الزراعة بها 3000 دونم بطول 10 كم وعرض 300م، كانت مزروعة سابقًا بمحاصيل القمح والشعير والخضار المكشوفة. وتعتبر الزراعة مهددة في مساحة 3000 دونم أخرى على أساس عمق 3000م أخرى وبنفس الطول السابق (10 كم). يبلغ عدد المزارعين المتضررين بوجود المنطقة الحدودية في محافظة غزة 800 مزارع تقريبًا.



ج. تدمير المحاصيل الزراعية:

- من الأدوات التي استخدمتها سلطات الاحتلال لتدمير المنتجات الزراعية:
- قامت السلطات الإسرائيلية بإغراق الأسواق العربية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة وبأسعار مدعومة من قبل الحكومة بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني () .
 - حصر مناطق التصدير بنقاط العبور عبر الخط الأخضر الذي فرضه الاحتلال بين مناطق 48 وحدود 1967، وذلك للسيطرة على تصدير المنتجات الفلسطينية وعدم فتح ابواب التصدير إلى الخارج، وذلك لمنح المنتجات الإسرائيلية الفرصة الكاملة للتصدير.
 - حصر استيراد المواد الأولية لمدخلات الإنتاج الصناعي والزراعي من إسرائيل أو بواسطتها.
 - التوقف عن منح رخص الاستيراد للآلات الصناعية لمنع إقامة منشآت صناعية جديدة تستخدم المنتجات الزراعية.
 - عدم السماح بإقامة مؤسسات تمويلية، وفرض ضرائب مرتفعة وغرامات تصل إلى 120% في حال التأخر بتسديد قيمة الضرائب المفروضة.
 - نقل الصناعات الإسرائيلية الخطرة وذات الكثافة العمالية أيضاً إلى الأراضي الفلسطينية الحدودية ومنها في داخل حدود 1967 بعد مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية () .

الباب الخامس: النفط والغاز الطبيعي

- في قطاع غزة تم اكتشاف حقل للغاز الطبيعي قبالة سواحل غزة في عام 1998؛ إلا أنه لم يجر استخراج الغاز منه بعد. ومن المتوقع أن تبدأ فلسطين بإنتاج الغاز من حقل غزة المكتشف منذ العام 1998 في العام 2017، وهناك اتفاقية مبدئية لاستخراج هذا الغاز مع شركة "بريتش غاز" البريطانية.
- ومن هنا يتسبب الاحتلال بخسارة الاقتصاد الفلسطيني نحو 4 مليارات دولار سنوياً، بسبب منع استخراج الغاز الطبيعي من قبالة شواطئ القطاع () .
- كما أن بعض الخبراء يرون أن أحد أهم الأسباب الخفية التي تقف وراء شن إسرائيل حربها التدميرية على قطاع غزة، وتشدها في ديمومة فرض الحصار عليه هو أطماعها في حقل غاز غزة، أو منع الاستفادة الفلسطينية من ثروته الغازية الهائلة لما

لذلك من دور بارز في تحقيق قفزات تنموية نوعية على كافة المستويات الاقتصادية والبنى التحتية، والأهم من كل ذلك، الانعتاق من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي (). في الضفة الغربية تم اكتشاف حقل بترول في منطقة رنتيس (غرب رام الله) ولكن إسرائيل تقوم باستغلال هذا الحقل وتضخ منه 800 برميل يوميًا، بعيدًا عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وبذلك تسلب هذه الحقوق الفلسطينية، حيث تقع هذه المنطقة بالقرب من الحدود الغربية لمدينة رام الله القريبة من خط الهدنة لعام 1948، وقد بدأت إسرائيل البيع من الحقل النفطي الذي اطلق عليه اسم 'مجد 5' ما بين عامي 2010 و2011 (). ويقدر المخزون بأكثر من 1.5 مليار برميل نفطي في هذا الحقل، و182 مليار قدم مكعبة من الغاز، تقدر قيمتهما الإجمالية بأكثر من 155 مليار دولار؛ لذلك كثف الجانب الإسرائيلي من نشاطه في البحث عن البترول عن الخط الاخضر بين قلقيلية ورام الله منذ عام 1992. وهناك خطة إسرائيلية لحفر أربعين بئرًا، منها 26 بئرًا لاستخراج النفط والغاز معًا، والبقية لاستخراج النفط فقط، ويوجد مخططات وخرائط تظهر مواقع هذه الآبار وامتداد الحقل الفعلي إلى أراضي الضفة كما تؤكد دراسات دولية ().

الباب السادس: حصار الصيادين ومنعهم من استخراج ثروات البحر

تعرض قطاع غزة لحصار بحري شامل، كان له تأثيره الكبير على قطاع الصيد والثروة السمكية، فعلى الرغم من تمتع قطاع غزة بساحل يبلغ طوله 45 كيلومتر يمتد من شمال إلى جنوب القطاع؛ إلا أن إسرائيل فرضت عليه حصارًا بحريًا خانقًا، فأغلقت البحر في وجه الصيادين ووضعت العراقيل أمامهم، فتم تدمير ميناء غزة البحري الوحيد منذ انتفاضة الأقصى، ولم تتوقف ملاحقتهم من قبل الزوارق الحربية الإسرائيلية ().

تقوم السياسة الإسرائيلية على ملاحقة الصيادين الفلسطينيين في مياه بحر غزة وعدم تمكينهم من الصيد بحرية والوصول إلى الأماكن التي تتكاثر فيها الأسماك، هذا بالعلم ان فرض الحصار البحري على قطاع غزة قد استمر منذ ما يزيد عن سبع سنوات، والذي بموجبه قلصت القوات البحرية الإسرائيلية المسافة المسموح لصيادي القطاع الصيد فيها من 20 ميلًا بحريًا - وهي المسافة المتفق عليها بموجب اتفاقية أوسلو - إلى مسافة تتراوح ما بين 3-6 أميال بحرية، وهذا حرم الصيادين الفلسطينيين من ممارسة مهنة الصيد في المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك ().



فمنذ انتفاضة الأقصى، وتحديدًا في 9 تشرين أول/ أكتوبر 2000 لم يتمكن صيادو القطاع من الوصول لمسافة 20 ميل بحري - التي كانت متاحة للفلسطينيين وفقًا للمادة 14 من اتفاقية أوسلو - لتعمل إسرائيل بطريقة منفردة في تحديد تلك المسافة، ليتم تقليصها تدريجيًا، حتى نقصت في عام 2005 () إلى ما بين (10-12 ميلًا)، وفي حزيران/ يونيو 2006 فرضت سلطات الاحتلال إغلاقًا كاملاً للبحر لعدة شهور، ثم فُتح بشكل جزئي، وسمحت للصيادين بالإبحار مسافة 6 أميال، وقلصت مرة أخرى في أعقاب سيطرة حماس على القطاع في حزيران/ يونيو 2007 إلى 3 أميال فقط ()، ورغم من أن هذه المسافة غير صالحة لمعيشة الأسماك، ولا يوجد فيها تجمعات الصخور التي تعد مأوى للأسماك، وبالتالي فإن عمليات الصيد أصبحت غير مجدية، ومنذ ذلك الوقت تذبذبت المسافة المسموح بها ما بين (3-6) أميال بحرية.

وقد سمحت إسرائيل في 2012/11/22 بالوصول لمسافة ستة أميال، ولكنها قلصتها من جديد لمسافة ثلاثة أميال بحرية في 2013/3/23 ()، وبعد وقف إطلاق النار عام 2014 كان من المفترض زيادة مساحة الصيد إلى 12 ميلًا بحريًا حسب الاتفاقات المبرمة برعاية مصرية؛ إلا أن إسرائيل لم تلتزم بذلك، مع استمرار عمليات إطلاق النار اتجاه الصيادين ومراكب الصيد، واعتقال عددٍ منهم ().

وقد أدى تقليص مساحة الصيد إلى انخفاض عدد الصيادين من 10 آلاف صياد إلى نحو 3400 صياد فقط، كما فقد 2000 عامل يعملون في مهنة مرتبطة بالصيد، كصناعة القوارب وصيانتها مصدر رزقهم أيضًا، وأصبح 95% منهم يعتمدون على المساعدات الدولية، كما تدهورت كمية الصيد الشهرية ()؛ ونتيجة لتلك القيود فقد انخفض متوسط الثروة السمكية من 3.650 طن متري عام 1999م إلى 1.938 طن متري عام 2012؛ مما يعني أن القيود الإسرائيلية تتسبب في خسارة نحو 47% من الثروة السمكية سنويًا ().

الباب السابع: البيئة

السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بتحقيق مصالحها لم تأبه بالاهتمام بالبيئة في المناطق الفلسطينية، فكانت تصادر الأراضي وتجرف وتقتلع الغابات والأحراش لصالح مشاريع مثل إقامة طرق التفاقية أو بناء مستوطنات أو بعض الكرفانات فوق التلال، فكانت تزال المساحات الخضراء من تلك المناطق وتهاجر الحيوانات البرية إلى أماكن أكثر أمنًا بعيدًا عن الضوضاء والتلوث، وهذا أيضًا كان يؤثر على نمو النباتات وتكاثر

الحشرات وانتشار الأوبئة؛ مما يهدد الحياة في المناطق الفلسطينية، كما ان تناقص المياه الفلسطينية يحد من قدرة النباتات والأشجار على النمو كما هو الحال في منطقة أريحا، حيث تتزايد نسبة التصحر هناك.

شرعت شركة "جفاعوت عولام" الإسرائيلية مؤخرًا في إجراء حفريات التنقيب عن النفط، في منطقة راس العين قرب رام الله، بمحاذاة ما يسمى الخط الأخضر، وتحديدًا في الحقول النفطية التي أطلق عليها "مجد 6"، "مجد 7"، و"مجد 8"، ما يعني تدمير الاحتلال للرواق البيئي الطبيعي الغني والمميز الوحيد في وسط فلسطين، ومواصلة عملية استنزافه للموارد الطبيعية المحدودة والشحيحة في فلسطين ذات المساحة الجغرافية الصغيرة والمحدودة () ، ومن المعروف أن هذه المنطقة التي تتواجد فيها حقول النفط، تصل جنوب فلسطين بشمالها وهي جزء من التواصل الجغرافي المميز للمناطق المفتوحة التي تتحرك فيها الحيوانات، بما في ذلك بعض الحيوانات النادرة في فلسطين.

ونظرًا لحساسيتها الإيكولوجية، فمن المتوقع أن تتضرر هذه المنطقة المفتوحة ضررًا كبيرًا، بسبب الحفريات المكثفة والضخمة، والضجيج والإضاءة وإنشاء الجدران، ولو أضفنا إلى ما ورد الجدار العنصري القريب من تلك الحقول، فسنجد بأن تهديدًا كبيرًا وخطيرًا متفاقمًا على التنوع الحيوي والحياة البرية في وسط فلسطين يلوح في الأفق؛ بسبب تدمير الاحتلال للأنظمة البيئية الفلسطينية وإعاقة الحركة الطبيعية للحيوانات البرية وقطع خطوط حركتها الداخلية، مما يعوق حصولها على الغذاء ويعيق عملية التكاثر؛ وبالتالي يهددها بالانقراض. ويتوقع أن تصبح حركة الحيوانات الأرضية في منطقة رام الله وأريافها مقيدة، وفي بعض الحالات مستحيلة.

ومع تناقص بعض الأنواع الحيوانية، وانقراض بعضها الآخر؛ سيتأثر التوازن البيئي أيضًا، وستتناقص أو تنقرض بعض الأنواع النباتية، وسيزداد عدد الحشرات والأعشاب الضارة، فضلًا عن إمكانية حدوث تغيرات جينية؛ الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على طبيعة وبنية الأراضي والتربة الزراعية، وبالتالي طبيعة المناخ السائد في المنطق() .

كما أن مقال الحجاره تهدد الغطاء النباتي في المناطق الموجودة فيها، إضافة إلى هروب الكثير من الحيوانات البرية التي تسكن هذه المناطق، بسبب الغبار والضجيج بحثًا عن بيئة جديدة. ()



المراجع :

1- المراجع العربية .

1. النفط في دولة فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا ،
2. إلهام جبر شمالي (2015) ، سياسة الحصار الاسرائيلية، وآثارها على الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة "2006-2014م" دراسة لم تنشر بعد
3. ، 63 "مليار دولار تستخرج إسرائيل من الموارد الطبيعية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال 21 عاماً من المفاوضات " الأربعاء | 2014-08-13 ،
4. الأخطار التي تواجه قطاع المياه
5. إسرائيل تنهب وتدمر الموارد الطبيعية الفلسطينية ، مركز المعلومات الفلسطيني - وفا ،
6. اعلان المبادئ عام 1993 الملحق رقم 6
7. الأورو متوسطي : اختناق غزة،
8. الأورو متوسطي لحقوق الإنسان: اختناق غزة في قبضة الأزمة الإنسانية، أيار/ مايو 2015، غزة،
9. برنامج الأمم المتحدة: غزة ما بعد عام ، ص67؛ المركز الفلسطيني: تقرير حول أثر سياسة الأغلاق،
10. تقرير خاص (2013/9/1-2014/10/31) "الاعتداءات الإسرائيلية على الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة" ، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
11. التنقيب الاسرائيلي عن النفط في منطقة رنتيس قرب رام الله جورج كرزوم خاص بأفاق البيئة والتنمية تموز - آب 2012 العدد-46 ، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي / معا
12. الثروات الطبيعية في فلسطين ، الشبكة الايكترونية للأندية المدرسية لحماية البيئة في فلسطين
13. جمعية الحياة البرية في فلسطين
14. السبت، 02 آب/أغسطس 2014 17:35 شعوان جبارين مؤسسة الحق
15. سلمان أبو ستة ، (2015/09/29منطقة وادي الشريعة ، موقع ذاكرات (زوخروت)
16. سلمان أبو ستة (مارس 2009) إسرائيل الدولة السارقة أبداً
17. كيف قضت إسرائيل قطاع غزة في اتفاقية سرية ، هيئة ارض فلسطين ،
18. سيول المياه تتسبب بخسائر فادحة على جانبي وادي غزة ، (20 يناير 2010) ، وكالة فلسطين اليوم
19. عادل العضايلة (2005) الصراع على المياه في الشرق الأوسط ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، رام الله ، الطبعة الأولى،
19. على محمود الحساسنة (2010) ، الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني ، وزارة الاقتصاد الوطني .

20. لتتقيب الاسرائيلي عن النفط في منطقة رنتيس قرب رام الله جورج كرزوم خاص بأفاق البيئة والتنمية تموز - آب 2012 العدد-46 ، مجلة الكترونية شهرية تصدر عن مركز العمل التنموي / معا
21. مايكل كلير (2002) الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي، بيروت
22. مركز الميزان: انتهاكات قوات الاحتلال بحق الصيادين في قطاع غزة يغطي الانتهاكات التي وقعت خلال العام 2013م ،
23. موارد فلسطين الطبيعية تقف خلف هذا الصراع الرهيب: تجاهل إسرائيل للقانون الدولي يعرض المدنيين للخطر لسبت، 02 آب/أغسطس 2014 17:35 شعوان جبارين مؤسسة الحق
24. موارد فلسطين الطبيعية تقف خلف هذا الصراع الرهيب: تجاهل إسرائيل للقانون الدولي يعرض المدنيين للخطر
25. نرمين ساق الله (2015/1/5) " انتفاع الاحتلال بثروات الفلسطينيين الطبيعية غير شرعي
26. نصت اتفاقية المعابر عام 2005م على اعادة بناء ميناء غزة البحري، وتعهد إسرائيل بعدم التدخل في اعمال بناء الميناء وتشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الولايات الامريكية لتطوير الامن والترتيبات الاخرى المتعلقة بالميناء قبل افتتاحه (اتفاقية المعابر 2005/11/15م
27. النفط في دولة فلسطين ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا ،
28. وزارة الزراعة: المنظمة العازلة ،
29. ياسر سلامة، (2008) " السياسة المائية الإسرائيلية وأثرها في الضفة الغربية " رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
- المراجع العبرية :**
30. מהו הדין שחל ביהודה ושומרון؟
31. בצלם - מרכז המידע הישראלי לזכויות האדם בשטחים
32. גלעד שר، קרן אבירם
33. החלת חוקי המדינה על יו"ש: סיפוח זה פקטו?
34. די-די-די היוזמה הישראלית החלת החוק הישראלי על הרשויות המקומיות הישראליות ביהודה ושומרון: רקע ומשמעויות
35. הפרקליטות הצבאית
36. כבתוך שלה: מדיניות ישראל בשטח C של הגדה המערבית
37. מבט על، גיליון 4 638، בדצמבר 2014 החלתם של חוקי המדינה על יהודה ושומרון: סיפוח זה פקטו? גלעד שר וקרן אבירם
38. סוף לאפליה? הצעת חוק להחלת החוק הישראלי ביו"ש
39. רמי בלנק (2000) ، " מקורות המים הטבעיים של ישראל " (מתוך) ، משק המים בישראל ، ישראל. משרד החינוך. שרות הפרסומים. מרכז ההסברה
40. תקציר דו"ח מקיף، יוני 2013